بين حرق الأحياء وإطفاء الأوطان: ماذا عن تقارب السين سين؟

فرنسا- فراس عزيز ديب

لم يكد المستوطنون الصهاينة ينتهون من قراءة نص المقابلة التي أجرتها «هآريتس» مع المؤرخ «الإسرائيلي» المتطرف «بيني موريس» قبل أمس حتى شرعوا بالانتقام مما حذرهم منه. «موريس» قال بالحرف إن «الأرحام الفلسطينية» هي التي ستقضي على ما سماها دولة «إسرائيل» بالتشارك مع النووي الإيراني. يبدو أن النووي الإيراني بات أمراً واقعاً لم يعد بإمكانهم إيقافه، فاختاروا الهدف الأسهل: ما أنجبته «الأرحام الفلسطينية».

مستوطنون يحرقون الرضيع «علي دوابشة» وهو حي. مرّ الخبر على مستعربي ربيع الدم العربي وكأن شيئاً لم يكن؛ فلا دعوات للجهاد ولا دعوات للانتقام، منهم من لم يشأ حتى أن يسميه شهيداً، أما ملك شرق نهر الأردن الذي بشرنا بأن لا مطامع له في العراق وسورية، ظننا سيخرج ليقول لنا بأنه سيثأر بذات الطريقة التي ثأر بها من الذين أحرقوا «معاذ الكساسبة».

أحرق الـ«بو عزيزي» نفسه، فأحرق معه الأمة من المحيط إلى الخليج، أما عندما يحرق المستوطنون رضيعاً فلسطينياً، فيصمت الجميع؛ لا ثورة ولا حتى دعوات للاقتصاص، هذا إن لم يقم محمود عباس بقيادة مسيرة شموع تحيةً لروح الشهيد الطفل، فمتى سنتعظ أن الاستمرار بالتنسيق الأمني مع الكيان الصهيوني ما هو إلا سم يقتل القضية الفلسطينية ببطء؟ بمعنى آخر عندما تقوم هذه السلطة بقمع أي محاولة للانتفاض ضد الاعتداءات المتكررة التي بلغ عددها حسب «صائب عريقات» ١١ ألف اعتداء منذ عام ٢٠٠٤، فهل سننتظر منها السماح بالتحرك بعد هذا الاعتداء؟!

لكن في المقابل علينا ألا نحمّل الفلسطينيين وزر كل شيء، فالوضع الفلسطيني بشكل عام ما هو إلا انعكاس للحالة المزرية التي وصلت لها الأمة من شرقها إلى غربها، فالذئاب تتناهشها وتحاول تقاسم كعكتها، بينما هم ما زالوا مختلفين على الأولويات. لم يستطع الفلسطينيون حل خلافاتهم الداخلية، هذا الانقسام أضر بكل ما يمت للقضية الفلسطينية، لكن السؤال المطروح هل نجحت الدول العربية يوماً بإدارة خلافاتها لتنجح الفصائل الفلسطينية بذلك؟!

عندما زار فابيوس إيران، أبدت الصحف الفرنسية اهتماماً خاصاً بالزيارة، لكن «اللوفيغارو» بنسختها الإلكترونية وضعت صورة للرئيس الأسد وتساءلت، على ماذا يختلف كل من فرنسا وإيران؟! في إشارة أن نجاح الدول في إدارة الخلافات مهما تشابكت الملفات، سيؤدي حكماً لنتائج ترضي الجميع.

في المقاربة مع الحالة العربية لا يبدو السؤال لماذا لم يتفق العرب، فحالة عدم التوافق تبقى طبيعية، لكن في الأساس على ماذا يختلفون، تحديداً إن الماكينة الإعلامية التي تثني على توافق إيران مع الغرب هي ذاتها التي تجاهلت حرق الرضيع الفلسطيني وتروج ليل نهار لأن كل ما يجري في المنطقة سببه الصراع المذهبي، وتسعى جاهدةً لتبرئة الغرب من مطامعه، فمتى سنعي أن لا معجزات في السياسة، بل بحث عن المصالح.

طوال عقود عجزت الدول العربية عن إدارة أي حالة خلافية بينها، كان الحل الوحيد لديهم هو التآمر على من يختلفون معهم من أبناء جلدتهم؟ هذا الأمر لم يكن حكراً على من نسميهم «مشيخات»، حتى من يدّعون الانفتاح لم يكونوا بأحسن حال، ألم يدخل صدام إلى الكويت وكانت له اليد الطولى بالإرهاب الذي ضرب سورية في ثمانينيات القرن الماضي بالاشتراك مع «الرجعية العربية»؟ ألم يكن الملك حسين «جاسوساً برتبة ملك؟ فهل من الممكن للمتغيرات في المنطقة أن تعيدنا لشكل جديد من عملية إدارة الخلافات «العربية- العربية»، أم إن الدماء التي سالت والمعروف من المسؤول عنها نقلت الأمر من موضوع «خلاف» إلى موضوع «عداء»؟

منذ أيام أخبرنا الرئيس المصري بأن مصر ومملكة «آل سعود» هما جناحا هذه الأمة. كدنا نجهش بالبكاء من فيض المشاعر التي يتمتع بها السيسي. ربما كان السيسي ذكياً بإيحائه، هو لم يقصد هنا كلتا الدولتين بما تمثلان من ثقل «عروبي إن وجد»، هو أراد أن يقول إن جناحي الأمة هما الوهابية والأزهر.

أراد الرجل من خلال هذا الإيحاء أن يطوي عقوداً من العداوة «المبطنة» بين الجانبين، لكنه عبثاً يحاول فلا الوهابية قادرةٌ أن تمسح عنها دماء الأبرياء الذين تورطت بهم ولا الأزهر قادرٌ أن يجدد صورته التي تشوهت بسبب التردد حتى في تكفير الإرهابيين. لكن السيسي حاول أيضاً الكسب من خلال أمرين: الأول هو استضافة مصر لما يسمونه اجتماعات المعارضة السورية في القاهرة والثاني ما يتم تسريبه عن لقاءات جمعت مسؤولاً أمنياً سورياً بوزير الدفاع في مملكة «آل سعود».

في الإطار الأول لا يبدو السيسي قادراً أن يحقق ما يطمح إليه من مقترحات للحلول، باعتبارها مقترحات تستثني بشكل عام إرادة الشعب السوري. أما في الإطار الثاني فلا يبدو أن السيسي قادرٌ على أن يلعب أي دور -إن صحت التسريبات- تحديداً أن السوريين قادرون على الذهاب للتفاوض مع الجميع، لكن لا يعني هذا الأمر بأن سورية ستصبح حديقة خلفية لـ«آل سعود»، ولا يعني هذا الأمر أن الدماء التي سالت هي مجرد «خلاف بوجهات النظر»، حتى الأطراف المتحاربة في المعارك تترك بينها خيط اتصال، لكن هذا الأمر لا يعني استسلام أحدهما للآخر ولا يعني أن الأمور ستنقلب من ضحية إلى جان والعكس، فسورية لم تتورط بدماء السعوديين، ولم تسع إلى حصار اقتصادي يجوع الشعب السعودي. وعليه فإن التراجعات -إن حدثت- هي تراجعاتٌ لا علاقة لها بالعودة للخلف، هي من حيث المبدأ نتيجةٌ منطقيةٌ لعاملين: الأول هو الاتفاق النووي الإيراني وما تبعه من إعادة تعويم لأفكار دي ميستورا الجديدة، والثاني هو اهتزاز الوضع في تركيا، فأيهما قد يكون سابقاً للآخر؟

يوماً ما عندما أطلق الاتحاد الأوروبي المفاوضات مع تركيا قال صحفي نمساوي إن العودة للمفاوضات هي الإحساس بأن الغزاة باتوا على أعتاب فيينا، في استذكار لمحاولة العثمانيين اقتحام المدينة واحتلالها. لم يفهم أردوغان بعد ما يريده الأوروبيون، بمعنى آخر ما زال الجميع يرقص على المسرح السوري معتقداً نفسه لاعباً، ليكتشف بعد أعوام أنه بات ورقةً قابلةً للتفاوض، فهل ينفع الندم؟

لا يبدو أنه سينفع فبعد أن بحثت أميركا بـ«السراج والفتيلة» وجدتٍ نحو ستين شخصاً دربتهم وأرسلتهم للداخل السوري تحت مسمى معارضة معتدلة، فاعتقلتهم «النصرة». تبدو كذبة الاعتقال مرتبطةً باحتمالين:

الأول أن الأتراك ما زالوا يغردون خارج السرب الأميركي، وأن ما جرى هو مجرد تشويش على الجهود الأميركية التي لا يبدو أنها تصب في الخانة التركية ذاتها، فالخلافات واضحةٌ تحديداً بما يخص المناطق العازلة، والأهم ما يتعلق بالحرب التركية على «داعش» التي تبدو فيما تبدو غطاء لضرب الأكراد «وليس العمال الكردستاني»، وهذا الأمر يثبته توزع عدد الغارات لكلا الجانبين.

أما الاحتمال الثاني، فهو أسلوب خداع اتبعته كل من تركيا وأميركا للإيحاء بأن «النصرة» اعتقلت هؤلاء، وربما نشاهد بعد فترة فيديوهات إعدام لهم. لكن في الحقيقة هؤلاء هم من «جنس النصرة»، دربتهم الولايات المتحدة برداء الاعتدال وأقحمتهم في الجبهة المحظورة دولياً لتبدو الولايات المتحدة وكأنها كعادتها حمامة سلام، وخاصةً أن «النصرة» قالت: إن سبب اعتقالهم أنهم ينفذون أجندة أميركية، على أساس أن الأجندة «الإسرائيلية» التي تنفذها «النصرة» في الجنوب السوري تختلف. تحديداً أن كلا الأجندتين يغذي الإرهاب كوسيلة لإسقاط الدولة السورية، فهل سينجح دي ميستورا في طروحاتهِ الجديدة بالسير على هذه التناقضات؟

بدا دي ميستورا من خلال طروحاته غير المتوازنة تحديداً فيما يتعلق بالقدرة على التأثير في من يحمل السلاح وكأنه يسير على خطا سلفه «الأخضر الإبراهيمي»، فلا هو قادر على تلبية طروحاته، ولا حتى الإجابة عن السؤال الأساسي: ما المرجعية الواحدة لكل هذا الإرهاب على الأرض؟

يبدو هذا اللاتوازن في الطروحات وكأن دي ميستورا يريد أن يقول لنا من حيث لا يدري أحد أمرين:

إما أن الدول التي تتحدث عن «دور الأسد» هي بالحقيقة الدول الداعمة للعصابات الإرهابية، وهي ستُنهي هذا الإرهاب بمجرد تحقيق حلمهم برؤية سورية من دون الأسد، ولا صحة لما يُشاع عن قلق هنا وهناك من انهيار الدولة السورية وكأنهم طوال السنوات الأربع لم يساهموا أساساً في انهيار الدولة في المدن التي خرجت عن سيطرتها.

أما الثاني فهي الاعتراف أنه لا مرجعية واحدة لكل هذا الإرهاب وهو يتوافق ضمنياً مع ما تقوله القيادة السورية عندها ما الحل؟

لا جواب... لأن الحل هو بسواعد الجيش العربي السوري فقط الذي سينتج بصموده حلاً سياسياً وليس العكس، ليبدو الحديث عن المعجزات الروسية التي كما قلنا سابقاً إنها تحصيل حاصل أمام المعجزات التي نصنعها بأنفسنا، فلا حل سياسياً من دون نقاط واضحة تنهي الإرهاب، تحديداً إذا ما أكمل المشروع الأوروبي فكرة توريط الأتراك في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، إلا نزوع أردوغان نحو النجاةً من مقصلة التلاشي السياسي، عندها فقط يبدو أي لقاء أو مشاورات تجمع أي طرفين في هذا الإقليم هي محاولةٌ أخيّرة لإنقاذ ما يُمكن إنقاذه، وليس كما يفهمها البعض ذوبان وتبعية... ولنع أن لكل سقوط ارتداداً يتحدد حسب حجم الكتلة التي ستسقط. لننتظر.

أوسي: عدد المخطوفين من المسلحين زاد على عشرة آلاف وبالإمكان إجراء عمليات تبادل

جانبلات شكاي

كشف رئيس لجنة المصالحة في مجلس الشعب عمر أوسي عن إمكان حصول انفراجات في ملف المخطوفين الذين بات عددهم يزيد على عشرة آلاف، مؤكداً أن المفاوضات لمبادلتهم تجري مع كل المجموعات المسلحة وحتى مع داعش وجبهة النصرة، عبر وسطاء، وموضحاً في ذات الوقت أن عمليات الإفراج عن الموقوفين في الأجهزة المختصة أو المحالين إلى محكمة الإرهاب ستستمر بمكرمة من الرئيس بشار الأسد وعبر التنسيق مع وزير العدل نجم الأحمد وبمعدل دفعة كل أسبوعين أو ثلاثة.

وأفردت «الوطن» في عدديها الأخيرين حلقتين من اللقاء المطول مع أوسي، الذي يترأس أيضاً «المبادرة الوطنية للأكراد السوريين»، وتحدث خلالها عن الأوضاع المتوترة على الحدود السورية التركية، وعن الأوضاع السياسية للأكراد في سورية، وقال: إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان هو العدو الرئيسي والأساسي للأكراد، مشدداً على ضرورة عدم الثقة بالسياسات الأميركية لأن واشنطن هي من تآمرت على ثورة الملا مصطفى البارزاني وسلمت بالتعاون مع الموساد الإسرائيلي الزعيم الكردي عبد الله أوجلان إلى تركيا.

وحذر أوسي في الجزء الأول من لقائه من أن تشهد الحدود المشتركة السورية التركية «تطورات مثيرة ودراماتيكية وخطيرة جداً قد تقلب الأوضاع حتى الميدانية»، معتبراً أن انضمام تركيا للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش إنما هي «مسرحية لضرب الأكراد والذهاب إلى انتخابات مبكرة وإقامة منطقة آمنة ضمن الأراضي السورية».

وفي الجزء الثاني حمل أوسي قيادات أحزاب «المجلس الوطني الكردي» المنضوية تحت الائتلاف الوطني المعارض، المسؤولية التاريخية في إفراغ المناطق الكردية في سورية من المكون الكردي، مشيدا بالدور الذي لعبته «وحدات حماية الشعب» في مواجهة داعش وجبهة النصرة، وأن هدف وحدات الشعب القادم هي مدينة الشدادي في محافظة الحسكة ومدينة الرقة في محافظة الرقة ومن ثم مدينة جرابلس على الحدود السورية التركية، ومؤكداً أن «الجيش السوري البطل لم يقصر مع وحدات الحماية بالدعم اللوجستي وحتى بالاشتراك معهم في الكثير من الجبهات»، لكنه انتقد الحكومات السورية المتعاقبة بما فيها الحالية وقال: إنها «خذلت» الأكراد وكانت نظرة «بعض الوزارات شوفينية» وحتى «عنصرية» أحياناً تجاه المكون الكردي، كما انتقد لجنة الأحزاب التي رفضت الترخيص لـ«المبادرة الوطنية» التي يترأسها، رغم أنهم أزالوا كلمة الكردية من اسمها لتتوافق مع قانون الأحزاب»، مشدداً أنه ورغم ذلك «فنحن سوريون أولاً ومن ثم أكراد».

وفي الجزء الأخير تحدث أوسي عن ملفي المخطوفين والموقوفين وعمل لجنة المصالحة في مجلس الشعب التي تضم ٣٠ عضواً وقال: سأتحدث بصراحة، كنا نشكو في لجنة المصالحة البرلمانية من سوء التنسيق أو انعدامه في بعض الأحيان بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أي بين الحكومة ولجنة المصالحة في البرلمان، لكن الوضع تغيير في الأسابيع الماضية وأصبح تنسيقنا جيداً مع الجهات المختصة في الحكومة بشأن ملف الموقوفين والمخطوفين والمفقودين وملفات الإغاثة وغيرها من الملفات ذات الاهتمام المشترك.

ننسق بشكل جيد مع وزارة العدل وتوسطنا لإطلاق سراح أكثر من ٨٠٠ موقوف

وتابع: نحن ننسق الآن بشكل جيد مع وزارة العدل، وإلى حد ما مع وزارة المصالحة الوطنية، وقد قمنا عبر وزير العدل نجم الأحمد بالتوسط لإطلاق سراح دفعة من الموقوفين بلغ عددهم أكثر من ٨٠٠ على خلفية الأحداث على دفعتين، وكانت الدفعة الأخيرة قبل وقفة عيد الفطر السعيد واستفاد منها ٤١٢ شخصاً كانوا محالين إلى محكمة الإرهاب أو من الجهات الأمنية.

وأضاف: لدينا مشروع لإطلاق سراح دفعات أخرى كل أسبوعين أو ثلاثة ويتم ذلك بمكرمة من الرئيس بشار الأسد، وإن شاء الله سيستمر الأمر وسنقوم بواجبنا في هذا الإطار.

وعن ملف المخطوفين لدى المجموعات المسلحة وآخر مستجداته قال أوسي: إنه الملف الأهم وهو إنساني ووطني بامتياز، حيث يعش أسر وأهالي المخطوفين وضعاً تراجيدياً وحالة إنسانية صعبة جداً ونحن نقدر مشاعرهم.

وأضاف: هذا الملف وضعناه على طاولة لجنة المصالحة الوطنية التي تضم ٣٠ برلمانياً سيتفرغون في هذه العطلة الصيفية المقبلة للبحث عن المخطوفين على امتداد الجغرافيا الوطنية السورية بهدف الوصول إليهم مع توفر إمكانية المبادلة والتسويات.

عضو مجلس الشعب ورئيس المبادرة الوطنية للأكراد السوريين عمر أوسي

> **توسطنا لإطلاق سراح ٨٠٠ موقوف وهناك دفعات أخرى كل أسبوعين أو ثلاثة**

وقال: لدينا بعض المؤشرات الإيجابية في هذا الاتجاه وبعض المناخات باتت أكثر ايجابية من السابق، وقمنا عبر وسطاء على سبيل المثال بالاتصال مع قادة بعض المسلحين في مناطق دوما وسجن التوبة حيث يوجد الآلاف من أهلنا العسكريين والمدنيين، وأقول لأهاليهم: إن هذا الملف هو في صلب اهتماماتنا وأولوياتنا وسوف نبذل جهدنا مهما كان الوضع معقداً وخطيراً وحتى لو كان على حساب حياتنا الشخصية وذلك بهدف إدخال البهجة والسرور لنفوس أهالي هؤلاء المخطوفين لاسترجاعهم وعودتهم مجدداً لحياتهم الطبيعية.

وأضاف: نحن ننسق في هذا الملف مع وزير العدل نجم الأحمد وأعتقد ونتوقع أن هذه المرة قد نحقق نجاحات أفضل ولا أريد الحديث مفصلاً في هذا الملف عبر وسائل الإعلام إلى حين نضوجه حتى لا تحبط أسر وعوائل وأهالي المخطوفين ولكن نؤكد لهم أننا نعمل على هذا الملف ليلاً نهاراً إن كان الأمر يتعلق بمخطوفي مدينة عدرا العمالية وفوج النقل وبقية المناطق في سجن التوبة بدوما أو في درعا أو مدرسة المشاة في حلب أو في مناطق وأرياف اللاذقية وحماة، نحن مستنفرون لهذه الغاية لأنه ملف يستحق هذا الاهتمام من مجلس الشعب السوري.

موقف الجهات الرسمية صار أكثر مرونة وبات بالإمكان إجراء عمليات التبادل لتحرير أسرانا

وإن كان يأمل بإنجاز عمليات تبادل يتم عبرها تحرير مخطوفين مقابل موقوفين لدى السلطات المختصة، قال أوسي: كنت شخصياً وزملائي في لجنة المصالحة مع إجراء مثل هذه التبادلات وحتى لو كانت في بعض الأحيان حساسة وخطيرة وقد يكون لها تداعيات سلبية، لأن قادة المسلحين والإرهابيين أحياناً يضعون لنا شروطاً تعجيزية بالإفراج عن بعض ممن ارتكب جرائم فظيعة بحق الشعب السوري، ولكن أعتقد أنه «كرمال عيون» المخطوفين وأهاليهم يجب تجاوز بعض الأمور وإجراء مثل هذه المبادلات والتسويات، وأطالب الجهات الرسمية بأن يفتحوا لنا هامشاً من الحركة لإجراء أو النجاح بإجراء مثل هذه المبادلات والتسويات.

وتابع: الآن الوضع بات أفضل وموقف الجهات الرسمية بات أكثر مرونة بعد أن تفاقم ملف المخطوفين وأنه بات بالإمكان إجراء مثل عمليات التبادل لتحرير أسرانا من يد تلك المجموعات الإرهابية المتوحشة.

وأوضح أوسي أن عدد المخطوفين كبير وهم أكثر من عشرة آلاف مخطوف، يعيشون، مع الأسف، ظروفاً إنسانية صعبة جداً ولدينا معلومات أنهم أحياء يرزقون في بعض المناطق وخصوصاً في سجن التوبة وبعض المناطق الأخرى، ورغم أوضاعهم الصعبة أؤكد مرة أخرى أننا سنسعى وسنبذل كل طاقاتنا وجهدنا لتحرير هؤلاء الأسرى.

وإن كان التفاوض ينسحب أيضاً مع تنظيمات المعرفة دولياً على أنها إرهابية مثل داعش وجبهة النصرة لتحرير الأسرى، قال: إن ذلك ممكن عبر التفاوض غير المباشر، ونحن لا نضع خطوطاً حمراء لعمل لجنة المصالحة في ملف المخطوفين، ومستعدون للتفاوض مع الجميع لتحرير المخطوفين، ويقوم بعض الوطنيين وبعض رجالات الدين والقامات الاجتماعية الوطنية في تلك المناطق بنقل بعض الرسائل بيننا وبعض قيادات المسلحين الإرهابيين، وبدأنا بذلك ولكن لا أفضل الدخول بالتفاصيل لأن الموضوع مهم وعلى جانب كبير من الحساسية والخطورة.

لوّحت باحتمال اللجوء إلى القضاء
«شؤون الأحزاب»: ما قاله أوسي بشأن التعاطي معه لترخيص حزبه «غير صحيح»

الوطن

نفت «لجنة شؤون الأحزاب» ما قاله عضو مجلس الشعب رئيس المبادرة الوطنية للأكراد السوريين عمر أوسي بشأن تعاطيها معه لترخيص حزبه، واعتبرت أن المعلومات التي يقولها بهذا الشأن «غير صحيحة، وتدخل في إطار نشر المعلومات الكاذبة للإساءة إلى اللجنة»، معربة عن أملها في أن يكف أوسي عن استخدام وسائل الإعلام للتشهير بها، والافتراء عليها، و«إلا فستضطر إلى اتخاذ الإجراءات القانونية واللجوء إلى القضاء لوقف هذه التصرفات»، وذلك في رد من اللجنة على ما ورد في مقابلة مع أوسي نشرتها «الوطن» في العدد /٢١٩٩/ يوم الخميس الماضي.

وجاء في الرد: نشرت صحيفتكم في العدد /٢١٩٩/ الصادرة يوم الخميس ٣٠ تموز ٢٠١٥م لقاءً مع السيد عمر أوسي كرر فيه هجومه على لجنة شؤون الأحزاب واتهمها بأن تعاطيها سلبي ولديها قصور في الرؤية، وأضاف بأنه تقدم بكل الأوراق الثبوتية والدستورية اللازمة لترخيص حزب «المبادرة الوطنية» وقد حذف كلمة «الكردي»، من العنوان لأنها تتعارض مع قانون الأحزاب، وبات اسمه في مشروع الترخيص المقدم «المبادرة الوطنية السورية» وعمل وكالات لأكثر من خمسة آلاف مواطن سوري وأقر بأن أغلبيتهم من الشريحة الكردية، إلا أنه (وحسب زعمه) رفضت اللجنة الترخيص له.

تأكيداً لما أجبناكم به في كتابنا رقم (٥٥/ل ش أ/س)، ١٢/٣/٢٠١٥م، رداً على تصريحات أدلى بها السيد عمر أوسي في العدد /٢١٠٠/ الصادر بتاريخ ٩/٣/٢٠١٥م، وهاجم فيها أيضاً لجنة شؤون الأحزاب، وانطلاقاً من حق الرد الذي يكفله القانون وللمرة الثانية نبين ما يلي:

يبدو أن السيد عمر أوسي مازال مستمراً في أسلوبه في التهجم على لجنة شؤون الأحزاب في وسائل الإعلام مستغلاً ظهوره فيها منتهزاً ذلك في توجيه اتهامات إلى لجنة شؤون الأحزاب من خلال الإدلاء بتصريحات ومعلومات كاذبة تسعى إلى تضليل الرأي العام، مدعياً أنه تقدم بكل الأوراق الثبوتية اللازمة لترخيص حزب باسم المبادرة الوطنية السورية، وأنه تقدم بوكالات لأكثر من خمسة آلاف مواطن سوري، وهذا الكلام يجافي الحقيقة، إذ سبق أن بينا ومن خلال صحيفتكم في العدد /٢١٠٠/ الصادر بتاريخ ٩/٣/٢٠١٥م، أن السيد عمر أوسي راجع لجنة شؤون الأحزاب لتأسيس حزب باسم «المبادرة الوطنية» وليس باسم «المبادرة الوطنية السورية» كما ذكر في لقائكم الأخير، ولم يسجل طلبه في حينه لعدم اكتمال الأوراق الثبوتية لوجود ملاحظات جوهرية، وزودته اللجنة بملاحظاتها ليتم تلافيها، وتقديم الطلب إلى اللجنة لتسجيله أصولاً، إلا أن السيد عمر أوسي ذهب ولم يعد، ولم يتقدم بأي طلب رسمي للترخيص، ولم يسجل في قيود اللجنة، ولم يستكمل أياً من الإجراءات المطلوبة للترخيص وفق قانون الأحزاب، وبما أن المذكور لم يقدم طلباً رسمياً لتسجيل ترخيص الحزب، بالتالي لم يصدر أي قرار من اللجنة برفض طلب الترخيص (كما يدعي) رغم محاولات اللجنة التواصل معه لاستكمال طلب التأسيس ومرفقاته سواء بالاتصال به مرات عدة أم عن طريق بعض أعضاء مجلس الشعب، إلا أنه لم يكترث لذلك، ولم يراجع اللجنة أو يتقدم بأوراقه، وإنما استمر بالتهجم على لجنة شؤون الأحزاب في وسائل الإعلام تارة يصفها بالشوفينية، وأخرى بقصور الرؤية، كل ذلك للتغطية على الأسباب الحقيقية لعدم قدرته على توفير متطلبات ترخيص حزب وفقاً لقانون الأحزاب، وما ذكره في لقائه الأخير المنشور في صحيفتكم بأنه عمل وكالات لأكثر من خمسة آلاف مواطن سوري فلم تتلق اللجنة أياً منها، إذ إن قائمة أسماء الأعضاء التي كانت مع السيد عمر أوسي عند مراجعته اللجنة تتضمن /٥٦/ اسماً لا غير، ولم يتقدم بأي وكالات إلى اللجنة لعدم تسجيل الطلب أصلاً، وما صرح به في صحيفتكم غير صحيح، ويدخل في إطار نشر المعلومات الكاذبة للإساءة إلى لجنة شؤون الأحزاب، والتشهير بها، وقد كرر ذلك عدة مرات، وتم الرد عليه بالوقائع (وخاصة في صحيفتكم)، ومع ذلك استمر في أسلوبه.

ونشير إلى أنه إذا كان لدى السيد عمر أوسي فعلاً وكالات لأكثر من خمسة آلاف مواطن (كما يدعي) فليقدمها إلى اللجنة، أو يبرزها في وسائل الإعلام، وإلا فليكف عن التهجم على اللجنة واتهامها، ووصفها بعبارات نعتقد أنه لا يفقه معناها.

إن لجنة شؤون الأحزاب واحتراماً منها لصفة السيد عمر أوسي عضواً في مجلس الشعب، وحرصاً على قدسية المؤسسة التي ينتمي إليها، تأمل اللجنة من السيد عمر أوسي الكف عن استخدام وسائل الإعلام للتشهير بها، والافتراء عليها، ونشر معلومات كاذبة تهدف إلى تضليل الرأي العام محاولاً إعطاء انطباع بشخصنة الموضوع، وإلا فستضطر اللجنة آسفة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية واللجوء إلى القضاء لوقف هذه التصرفات.

وإن لجنة شؤون الأحزاب انطلاقاً من الدور المنوط بتشكيل رافعة وطنية للنهوض بالعمل السياسي تحت سقف الوطن، وحرصاً على أن يحقق قانون الأحزاب أهدافه ومبادئه التي صدر من أجلها، تدعو اللجنة السيد عمر أوسي، إذا كان جاداً في ترخيص حزب، التقدم بطلب التأسيس والأوراق الثبوتية اللازمة لذلك، وبما يتوافق مع دستور الجمهورية العربية السورية وشروط الترخيص في قانون الأحزاب وتعليماته التنفيذية واستكمال إجراءات تأسيس الحزب أصولاً بعيداً عن قذف التهم، والخوض في سجالات».